

بيان مشترك صادر عن هيئة الإشراف المُستقلة لإطار الإصلاح، والتعافي، وإعادة الإعمار

٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

١. في سياق إطار الإصلاح، والتعافي، وإعادة الإعمار 3RF الذي أنشأه المجتمع الدولي بهدف دعم لبنان بعد انفجار بيروت، وبعد شهر واحدٍ على الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية، أكدت عدّة أحداثٍ عدم جدية المسؤولين اللبنانيين في النهوض بالإصلاحات وتعزيز الشفافية.

٢. يُحمّل أعضاء هيئة الإشراف المُستقلة المسؤولين الرسميين مسؤولية التأخير في تشكيل الحكومة، وما يترتب على ذلك من عدم تحمل المسؤولية في أداء المهام التي تقع ضمن نطاقها في ظل الانهيار الحاصل في البلد. ومن الأمثلة على ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ إذ لم تجتمع حكومة تصريف الاعمال بعد للوفاء بالالتزام القانوني المترتب عليها لناحية تعيين اعضاء الهيئة الذي كان متوجبا منذ عام في ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠. وتجدد هيئة الإشراف المُستقلة دعوتها إلى تشكيل حكومة ذات مؤهلات كافية، قادرة على استعادة سيادة القانون، إذ أنّ حالة الجمود الحكومي تزيد من تفاقم الضرر الواقع اصلا.

٣. ان تكلفة تقاعس الحكومة أدى الى تفاقم الازمات الذي قدر البنك الدولي إطارها الزمني للتعافي بمدة ١٩ عامًا، كما أدت الى تضاعف معدّل البطالة بثلاث مرّات بدءًا من العام ٢٠١٨ بنسبة ٤٠٪، وفقدان القدرة الشرائية بنسبة ٨٨٪ في العام ٢٠١٨، وانخفاض الحد الأدنى للأجور إلى تسعة أضعاف. مما يتعيّن على أي حكومة ستتشكل مسؤولية إقرار ميزانية تتضمن خطة مالية كلية شاملة تعمل على استقرار الاقتصاد ووضعه على مسار التعافي.

٤. على مستوى الاصلاحات المُلتزم بها، تدعو هيئة الإشراف المستقلة مجلس النواب والحكومة اللبنانية إلى تنفيذ الاصلاحات والقوانين المطلوبة لإطلاق عجلة المساعدات الضرورية. إن قانون المشتريات العامة رقم ٢٠٢١/٢٢٤ هو قانون حديث كان موضع اهتمام نظرا الى أنه من أهم الإصلاحات البنوية اللازمة لتطوير الحوكمة المالية، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد. ان ٤ مواد من هذا القانون قد تم الطعن بها امام المجلس الدستوري وهي تتعلق بالتدريب، الشكاوى والعائدات، تعيين رئيس سلطة المشتريات العامة، وآلية تعيين أعضاء هيئات المشتريات العامة والهيئات المرجعية. في حال تم قبول الطعن من المجلس الدستوري - كما حصل سابقا في قضية تعيينات الفئة الاولى من الموظفين العموميين - وتحديدًا في المواد المتعلقة بدورة حوكمة الشراء العام، فان المجلس النيابي مطالب فورًا بمراجعة القانون وادخال المواد اللازمة التي تحصن عدم تشويه أي من الاصلاحات الاساسية التي قد

تجعله غير قابل للتطبيق، او تؤخر تطبيقه. ان هيئة الاشراف المستقلة تدين اية محاولات لاعاقبة تطوير القوانين وتقديمها.

٥. على مستوى تنفيذ قانون الوصول إلى المعلومات، تنظر هيئة الإشراف المستقلة بإيجابية إلى مبادرة "المرصد الوطني" الجديدة التي أطلقتها رئاسة مجلس الوزراء والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات. وبناءً على ذلك، تدعو هيئة الإشراف الحكومية اللبنانية إلى استكمال المبادرة بتعيين موظفي المعلومات في جميع الإدارات العامة. وتدعو الهيئة إلى تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (٢٠١٧/٢٨) بشكل كامل، وإلى إدخال التعديلات اللازمة سواء في المرسوم أو القانون للحد من استثناءات حجب المعلومات عند مراجعتها لطلبات الحصول على المعلومات عبر تطبيق مبدأ "الضرر مقابل المصلحة العامة". وتطالب هيئة الإشراف المستقلة الإدارات العامة البدء بتطبيق النشر التلقائي للمعلومات. على الرغم من الدعوات العلنية التي حثت وزارة الطاقة والمياه على نشر العقد المبرم بين لبنان والعراق لاستيراد الوقود لمؤسسة كهرباء لبنان، والآلية المعتمدة لذلك، إضافة إلى وثائق المناقصات التي أدت إلى فوز شركة إينوك "ENOC" بعقد المقايضة العراقية، لم تستجب وزارة الطاقة والمياه لتلك الدعوات. إن تنفيذ القانون رقم (٢٠٠٢/٤٦٢) أصبح يشكل أهمية بالغة بدءًا بإنشاء هيئة ناظمة للكهرباء، وتحديد طريقة عملها. ومن شأن هذه الخطوة أن تتيح للدولة اللبنانية، التي هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن وضع السياسات والأنظمة اللازمة المتعلقة بقطاع الطاقة، أن تضطلع بدور أكثر فعالية في تأمين هذا الحق.

٦. لقد تمّ إطلاق منحة B٥، وهي حجر اساس في اطار خطة الإصلاح، والتعافي، وإعادة الإعمار 3RF، بقيمة ٢٥ مليون دولار أمريكي وستتولى "كفالات" ادارتها. وتتطلع هيئة الإشراف المستقلة الى دور استباقي لها لضمان الشفافية، والإنصاف، والمساءلة في تخصيص موارد هذا البرنامج.

٧. تطالب هيئة الإشراف المستقلة بإشراك المجتمع المدني بفعالية في حلقات اتخاذ القرار بشأن إنفاق مخصصات حقوق السحب الخاصة القادمة إلى لبنان، نظراً لعدم توفر رؤية وطنية تحدد الإنفاق الاستراتيجي للأموال. ان تحقيق مزيد من الشفافية في ما يتعلق بالإنفاق يتطلب ايجاد آليات مناسبة تتيح للمجتمع المدني أن يؤثر على قرارات استخدام الأموال ورصد انفاقها.

٨. وفي ما يخص المشروع الطارئ لدعم شبكة الأمان الاجتماعي (ESSN)، ترخّب هيئة الإشراف المستقلة بالتصريح الذي طال انتظاره من قبل وزارة المالية لصرف مدفوعات المساعدة النقدية بالدولار. وتحذر الهيئة من تكلفة تأخير البرلمان في الوفاء بالشروط المتبقية للصرف الفعلي للمدفوعات في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، وتحذر من عدم استخدام المعايير الفضلى لاختيار المستفيدين.

٩. تشكل الانتخابات البرلمانية أساس التحول الديمقراطي الذي يتطلع إليه المواطنون اللبنانيون، وينبغي على الأطراف السياسية الفاعلة أن تضمن اجراء الانتخابات في وقتها وان تكون عملية الانتخابات شفافة وشاملة. لدى هيئة الإشراف المستقلة اعتقاد

راسخ أنه ينبغي تكليف هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، سواء كانت تشريعية أو بلدية. ولكن بما أن قوانين الانتخابات الحالية لا تنص على ذلك، وتفوض الإشراف على الانتخابات لهيئة مشرفة، تطالب هيئة الاشراف المستقلة بصورة ملحة بتشكيل هيئة إشراف جديدة للانتخابات المقبلة وفقاً للقانون رقم (٢٠١٨/٤٤)، وذلك قبل تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١ من خلال عملية شفافة ونزيهة.

١. تشيد هيئة الإشراف المستقلة بجهود القاضي طارق البيطار في السعي إلى تحقيق العدالة في قضية انفجار مرفأ بيروت. وتدعو الهيئة البرلمان اللبناني ومجلس الدفاع الأعلى، والوزارات المعنية، إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة ورفع الحصانات فوراً عن الأفراد المعنيين.

٢. تجدد هيئة الإشراف المستقلة التأكيد على الحاجة الملحة إلى تشكيل حكومة قادرة على اكتساب ثقة الشعب اللبناني والمجتمع الدولي في إدارة الأزمات العديدة وحلها.

###

عن "كلنا إرادة":

"كلنا إرادة" هي منظمة ملتزمة بالصالح السياسي يف لبنان، تعمل على تحديد أسس دولة حديثة ومستدامة وعادلة، وعمل توحيد الجهات الفاعلة املحلية والدولية حول هذه الرؤية إلى جاد الزخم ام لطلوب لتحقيق التغيير. تجمع المنظمة بني الخبرة الواسعة يف مجال السياسات، مع مشاركة امجتمع املادين واعتماد أدوات املائتارصة لئرش الوعي حول القضايا العامة تزامنا مع العمل على حلها. متويل "كلنا إرادة" لبنان بحت يأتي من مواطنين لبنانيين، مقيمين ومغتربين، يسعون لإحداث تغيير إيجابي في وطنهم. نظام المنظمة الداخلي يحتم اتخاذ ويتضمن قواعد صارمة لتجنب أي تضارب في المصالح: يتعهد أعضاء مجلس الإدارة القرارات بشكل جماعي بعدم الترشح إلى الانتخابات وعدم المشاركة في المناقشات العامة.

عن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية:

منذ تأسيسها في عام 1999 في محاولة للحد من الفساد من خلال المجتمع المدني، تدعو الجمعية إلى الإصلاح من خلال التركيز على التحسين المنهجي وبناء تحالفات مع أصحاب المصلحة الآخرين الشفافي في مكافحة الفساد، بما في ذلك الحكومة، البرلمانيين، القطاع الخاص، المؤسسات الإعلامية، المجتمع الدولي وهيئات المجتمع المدني لتجاً الجمعية إلى جميع الوسائل المناسبة لمكافحة الفساد، وتحسين نوعية الحياة وتشجيع هيئات المجتمع المدني على اتخاذ تدابير نحو الشفافية والمساءلة.

عن مهارات:

مؤسسة مهارات، هي منظمة غير حكومية مقرها بيروت، تعمل كمحفز للمدافعة والنهوض في تطوير مجتمعات ديمقراطية تسودها مبادئ حرية التعبير، الوصول للمعلومات، واحترام حقوق الإنسان. تلتزم مؤسسة مهارات بتطبيق مهمتها القائمة على تطوير الظروف الاجتماعية والسياسية لتعزيز حرية التعبير والوصول الى المعلومات عبر الانترنت وخارجها، وإشراك مجتمع متقدم في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط وشامل افريقيا وتمكينه بالمهارات والمعرفة اللازمة لصنع التغيير.